المعنى النحوي في توجيه إعراب الفعل المضارع بين البصريين والكوفيين

إعداد:

الباحثة: ماجدة يحيى يتيمي

باحثة دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الفنون والعلوم الإنسانية – جامعة جازان

mymytymy@gmail.com

الملخص :

يتناول هذا البحث الفعل المضارع في اللغة العربية من حيث تعريفه وأنواعه وإعرابه والعوامل المؤثرة فيه. يُعرف الفعل المضارع بأنه ما يدل على حدث يقع في الحاضر أو المستقبل، ويبدأ بأحد أحرف (ن، أ، ت، ي). وينقسم من حيث الإعراب إلى مرفوع، منصوب، ومجزوم حسب موقعه وعوامله، ويرتبط المعنى النحوي له بزمن الحدث (استمرار، تكرار، عادة، مستقبل، قرب وقوع).

يتناول البحث أيضًا آراء النحاة حول إعراب الفعل المضارع؛ فالبصريون يرون أن إعرابه ناتج عن شبهه بالاسم، بينما الكوفيون يرون أن الإعراب أصيل فيه مثل الأسماء. كما يناقش البحث العوامل الرافعه والنواصب للفعل، ويعرض خلاف النحويين في أدوات النصب، حيث يرى البصريون أن بعضها ينصب بنفسه وبعضها ينصب بـ"أن" مضمرة، بينما يرى الكوفيون أن جميعها تنصب بنفسها. يميل الباحث إلى ترجيح رأي البصريين لثبات حجتهم واتساق منهجهم النحوي.

الكلمات المفتاحية: الفعل المضارع، إعراب، النحو العربي، النواصب والجوازم، مذهب البصريين والكوفيين.

Summary :

This research explores the Arabic present tense verb (fiʻl muḍāriʻ) in terms of its definition, types, grammatical inflection, and influencing syntactic factors. The present tense verb indicates an action in the present or future and begins with one of the letters (n, a, t, y). It is categorized grammatically into nominative, accusative, or jussive forms depending on its position and governing particles. Its syntactic meaning is tied to the nature of the action’s timing—whether it is habitual, ongoing, prospective, or imminent.

The study also presents the grammatical dispute between Basran and Kufan grammarians. The Basrans argue that the present verb is inflected due to its resemblance to nouns, whereas Kufans believe the inflection is inherent, as in nouns. The research further discusses the raising and accusative particles of the present tense and highlights the disagreement about whether these particles directly govern the verb or require the implicit particle "an". The author favors the Basran opinion, citing its consistency, logical clarity, and solid syntactic reasoning

Keywords: Present tense verb, Inflection (iʿrāb), Arabic grammar, Subjunctive and jussive particles, Basran and Kufan schools

المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً كما ينبغي لجلال وجهه ، وعظيم سلطانه ، والشكر على نعمه وآلائه، ونستعينه ونستغفره ، ونتوب إليه ونؤمن به ونتوكل عليه، وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين, وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد...

إن اللغة العربية متنظمة الأحكام ومطردة القواعد , وعمادها النحو العربي الذي شغل علماء العرب, وتناولوه بالدراسة والتأليف؛ لإدراك أسرار اللغة وتحليلها, فنشأت لدى العرب مدرستان نحويتان , أخذت كل منهما منهجًا علميًا في دراسة مسائل النحو وتعليل أحكامه , فلا تكاد تجد مسألة نحوية إلا وفيها آراء مختلفة في الحكم والتعليل بين البصريين والكوفيين, ومن بين هذه المسائل نرى المعنى النحوي في توجيه إعراب الفعل المضارع. فتناول هذا البحث دراسة هذا الموضوع وعرضه ثم ترجيح ما ظهر رجحانه منها.

مشكلة البحث:

تضمنت مشكلة البحث المعنى النحوي في توجيه إعراب الفعل المضارع بين المدرستين, والوصول إلى الرأي الأرجح والأقرب إلى التيسير, بلا تعقيد واضطراب.

تساؤلات البحث:

ما هو مذهب البصريين والكوفيين في إعراب الفعل المضارع؟ وما العلة في إعراب الفعل المضارع؟

وما الرافع له ؟

وما الحروف التي تنصب الفعل المضارع؟

أهداف البحث:

الخلاف في الفعل المضارع بين النحاة يُوصلنا إلى البحث لمعرفة علة إعراب الفعل المضارع, وعلة ارتفاعه, والحروف التي تعمل فيه النصب.

أهمية البحث:

توصل البحث إلى أن إعراب الفعل المضارع هو لمضارعة الاسم, كذلك الرافع له وقوعه موقع الاسم, والحروف التي تنصب الفعل هي أربعة وما عدا هذه الأربعة تضمر (أن) جوازًا أو وجوبًا.

منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي , واتبعت الإجراءات التالية: بدأت المبحثين بتعريف مبسط عن الموضوع, ثم عرضت رأي المذهب البصري , والمذهب الكوفي, ثم رجحت فيه ما ظهر لي أنه هو الصواب.

الدراسات السابقة:

- الفعل المضارع المنصوب في الربع الثالث من القرآن الكريم, دراسة نحوية تطبيقية, رسالة ماجستير إعداد الباحثة: سنابل أحمد الناجي أحمد,جامعة الجزيرة – كلية التربية- الحصاحيصا 2010م.
- اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة , دراسة وصفية تحليلة,بحث جامعي إعداد محمد معروف, كلية العلوم الإنسانية والثقافة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج, 2010م.
- جدل النحاة البصريين والكوفيين في نواصب الفعل المضارع, إبراهيم فواتيح, مجلة فصل الخطاب, المجلد العاشر, العدد الرابع, تاريخ النشر: 2021/12/20, الصفحات 193- 212.

وتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة, بأنه تناول الخلاف بين المدرستين في الفعل المضارع دراسة تشمل إعرابه والرافع له والحروف الناصبة له.

خطة البحث:

بدأت المقدمة : وتشمل على نبذة حول موضوع البحث, ومشكلة البحث, وتساؤلات البحث, وأهداف البحث , وأهمية البحث, ومنهج البحث, والدراسات السابقة. ثم التمهيد أوضحت فيه الفعل المضارع وأنواعه , ثم قسمت البحث إلى مبحثين : المبحث الأول: إعراب الفعل المضارع والرافع له, والمبحث الثاني: نواصبه.ثم وضعت خاتمة مذيلة بالفهارس والمصادر والمراجع.

وبعد, فإن هذا العمل لا يخلو من النقص والخطأ, وحسبي أنني قد بذلت جهدي وطاقتي لإخراجه على هذا الوجه, وأسأل الله أن أكون قد وفقت في إتمامه.

التمهيد: الفعل المضارع وأنواعه

ينقسم الفعل إلى , فعل ماض , ومضارع, وأمر:

الفعل الماضي:

هو الدال على حدث تم وانقضى في الزمن الماضي , مثل : ذهبَ , وكتبَ, وهو فعل مبني وعلامة بنائه الفتحة, إلا إذا اتصل به ضمير مثل (تاء الفاعل, وناء الفاعلين , ونون النسوة) فيبنى على السكون.

الفعل الأمر:

وهو طلب الفعل على وجه التكليف, والإلزام بشيء لم يكن حاصلًا قبل الطلب, ويُبنى فعل الأمر على السكون, إذا كان الفعل صحيحاً, أو اتصلت به نون النسوة. وعلى حذف حرف العلة, إذا كان الفعل معتلاً بالألف أو بالواو أو بالياء.وعلى حذف النون, إذا اتصلت به واو الجماعة, أو ياء المخاطبة, أو ألف الاثنين. وعلى الفتح, إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة.

الفعل المضارع:

هو الفعل الذي يدل على حدث يقع في الزمن الحاضر أو المستقبل. ويبدأ الفعل المضارع بأحد الأحرف الأربعة التالية: (ن أ ت ي) نحو: نضرب, وأضرب, وتضرب, ويضرب. وتخليص المستقبل عن الحاضر بدخول السين أو سوف عليه كقولك: سيضرب، وسوف يضرب.

يقول سيبويه في تعريف الأفعال: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت."[1]

والفعل المضارع معرب دائمًا إلا إذا اتصلت به نون النسوة نحو: أنتن تضربْن , فيبنى على السكون. ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو : والله لأضربَنَّ , ووالله لأضربَن.

(1) الكتاب _12/1.

والمعنى النحوي للفعل المضارع يرتبط بوظائفه ودلالاته في الجملة. فهو فعل يدل على حدوث شيء في الوقت الحالي أو المستقبل, فمن حيث المعنى، الفعل المضارع قد يفيد الاستمرار والتجدد، أو يفيد المستقبل ,أو يدل على المضي, كما يمكن أن يدل على العادة أو التكرار, أو مقاربة حصول الفعل.

أنواعه الفعل المضارع:

الفعل المضارع المرفوع:

يكون مرفوعًا ما لم يسبقه ناصب أو جازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة للفعل الصحيح نحو: يضربُ ويجلسُ, والضمة المقدرة للفعل المعتل الآخر إما للثقل نحو: يدعو , أو للتعذر نحو: يسعى.

والمعنى النحوي للفعل المضارع المرفوع هو دلالته على الحال والاستقبال, مثل: هو يكتب, وزيد يأكل. كذلك قد يدل على الاستمرار التجددي مثل: قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ﴾ [1] . [2]

الفعل المضارع المنصوب:

يكون منصوبًا إذا سبقته أداة نصب وأدوات النصب هي: (أنْ, ولن, وإذن, وكي, وحتى , ولام التعليل , ولام الجحود, ووفاء السببية , وواو المعية) وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الثاني. وعلامة نصبه:

- الفتحة الظاهر إذا كان صحيح الآخر نحو: لن تضربَ, ومعتل الآخر بالواو والياء نحو: لن أدعوَ بشرًا, وأحب أن أمضيَ في طريقي.
- والفتحة المقدرة إذا كان معتل الآخر بالألف نحو: لن أرضى.
- وحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة نحو: لن يضربوا.

والمعنى النحوي للفعل المضارع المنصوب قد يدل على الاستقبال , لأن الناصب يصرف الفعل إلى الاستقبال , مثل: أرغب في أن تزورني. [3]

الفعل المضارع المجزوم:

يكون مجزومًا إذا سبقته أداة جزم وأدوات الجزم هي: (لم, ولا الناهية, ولام الأمر, ولما التي معناها النفي).وعلامة جزمه:

- السكون إذا كان صحيح الآخر, نحو: لم يجلسْ.

(1) سورة البقرة: من آية 245.

(2) ينظر : المقتضب 2/ 2, ومعاني النحو 3/ 323 و332.

(3) ينظر: همع الهوامع 2/ 374, ومعاني النحو 325/3.

- حذف حرف العلة إذا كان معتل الأخر, نحو: لا تسعَ

- حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة, نحو: لم تحضروا.

ولا يكون في الأفعال الجر, لأن الجر لا يكون إلا بالإضافة والإضافة إلى الأفعال مستحيلة. (1)

والمعنى النحوي للفعل المضارع المجزوم هو دلالته على المضي (2) , وقد يدل على الاستقبال إذا اقترن بأداة شرط مثل قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ ﴾. (3) .

المبحث الأول: إعراب الفعل المضارع والرافع له

- **أولًا: إعرابه :**

قبل الحديث عن مذهب البصريين والكوفيين ينبغي التعريف بمعنى الإعراب في اللغة العربية, وهو: "تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها, لفظًا, أو تقديرًا، وفائدته الدلالة على المعنى الحادث بالعامل." (4)

أي: تحولها من الرفع إلى النصب أو الجر أو الجزم, وهذا التحول سببه هو تغيير العوامل التي تؤثر في الكلمة. ولفظًا يعني لا مانع من التلفظ به, وتقديرًا ما يمنع من التلفظ به أحد الموانع الثلاثة , وهي: التعذر , والثقل , والمناسبة.

إذًا يجمع النحاة على إعراب الفعل المضارع, لكن الخلاف في أصل الإعراب, بين البصريين والكوفيين:

مذهب البصريين:

إن الأفعال الأصل فيها البناء, والإعراب عارض فيها. يقول المبرد: " اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء, تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة, وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك. وكان حدها ألا يعرب شيء منها؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل, فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها, لزمك أن تجعل لعواملها عوامل, وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية." (5)

كذلك الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويُدل به على الفاعل, والمفعول, والمضاف, والمضاف إليه, وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء, وهذه المعاني موجودة في

(1) الكتاب _14/1.

(2) ينظر: معاني النحو _ 3/ 326 و327.

(3) سورة الإسراء: من آية 54.

(4) المقدمة الجزولية في النحو_ 7.

(5) المقتضب_80/4.

الأسماء دون الأفعال والحروف، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف. إلا أن الفعل المضارع عرض ما أوجب له الإعراب فأعرب.(1)

يقول المبرد: "وإنما أعربت هذه الأفعال بعد أن كان حدها على ما وصفت لك, لمضارعتها الأسماء." (2)

والفعل المضارع أشبه الاسم من أربع جهات:

1- أن يكون صفة كما يكون الاسم، كقولك: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب.

2- أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة ، كما أن قولك: ضارب، لا يدل على شخص بعينه، كما اختص الفعل بزمان بعينه.

3- أن اللام التي تدخل في خبر (إن) تدخل على الاسم، وعلى هذا الفعل، كقولك: إن زيدًا لقائم، وإن زيدًا ليقوم.

4- أن قولك: ضارب، يصلح لزمانين، وكذلك: يضرب، يصلح لزمانين. وإنما صارت هذه المشابهة لها تأثير، لأن الاسم الواحد قد يقع لمسميات كثيرة، فلما وقع المضارع لزمانين، صار كالاسم الواقع لمسميين، فلذلك صار هذا الوجه معتدا به في شبهه للاسم.

5- أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فـ "يضرب" على وزن "ضارب" في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهات، وجب أن يحمل على الاسم فيما يستحقه الاسم، وهو الإعراب. (3)

فالعلة عند البصريين في إعراب الفعل المضارع هي شبهه بالاسم قال ابن جني: " الفعل المضارع إنما أعرب لمضارعته الأسماء.." (4)

وابن مالك يخالف رأي البصريين في قولهم: إن العلة الموجبة لإعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته, وسكناته, وإبهامه, وتخصيصه, ويرى أن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم, وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة, ولا يميزها إلا الإعراب. (5)

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو_ 78.

(2) المقتضب_ 80/4.

(3) ينظر: علل النحو لابن الوراق_143,144, وأسرار العربية للأنباري_ 49.

(4) اللمع لابن جني_124, وينظر المرتجل في شرح الجمل_39, وأسرار العربية_48 .

(5) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك_ 7.

فهو يتفق مع البصريين بأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال, ويخالفهم في العلة, فهي عنده ليست مشابهة المضارع للاسم , بل العلة أن المضارع بعد التركيب تعرض لمعان مختلفة, وهو بهذا يتفق مع تعليل الكوفيين في إعراب الفعل كما سيأتي.

ومذهب الكوفيين:

يرون أن الإعراب أصل للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله.

وعلة إعراب الأفعال أنها مستحقة للإعراب كالأسماء, وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة، ولوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة.

يريدون بالمعاني المختلفة مثل قول: (لاَ تأكلِ السَّمكَ وتَشْرب اللَّبن) فكلمة (تشرب) إذا رُفعت كان للكلام معنى, وكذلك إذا نُصبت أو جُزمت كان له معنى آخر.

وأيضًا قول (أُريدُ أن أزورك فيمنعني البوابُ) فكلمة (يمنع) إذا رُفعت كان للكلام معنى , وإذا نُصبت كان له معنى آخر. وهو في ذلك عندهم كالاسم.

ويرد على هذا العكبري بقوله : "أمّا إعراب الفعل فلا يتوقَّف عليه فهم المعنى، بل المعنى يُدرَك بالقرائن المُختصّة به، والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدم الحركة ...

والحاصل من ذلك كلِّه أنه أمرٌ عَرَضَ بالعَطفِ وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بدَّ من تَخْلِيص بعضِها من بعضٍ فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العَطف ولا يفرّق بين معنى الفعلِ ومعنى له آخر." (1)

أما قولهم "وقوعها على الأوقات الطويلة" إذا كان هذا سببًا لجعل الإعراب أصل, كان من الأولى أن يعرب الفعل الماضي , لأنه أطول من الفعل المضارع, فالمضارع يصبح ماضيًا, أما الماضي لا يكون مضارعًا, فلو أن طول الزمان هو الذي يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربًا, فلماذا لم يعرب؟ (2)

وكذلك يستدلون على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معًا, أن الأفعال أيضًا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء, فتكون ماضية، ومستقبلة، وموجبة، ومنفية، ومجازى بها، ومأمورًا بها، ومنهًيا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب.

(1) التبيين عن مذاهب النحويين_154, 155.

(2) ينظر: الإنصاف _447/2.

فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عند البصريين, فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها، لأنها مثل ذلك عند الكوفيين. (1)

ولهم استدلال آخر قالوا: إن الفعل وقع بين حروف المعاني والاسم , فأشبه حروف المعاني بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه, فضارع "ليت" وما أشبهها, فإذا زال معنى التمني زالت. وأشبه الاسم بوقوعه على دائم الفعل، مثل: "ضارب ويضرب". فأعطي لشبهه بالاسم، الرفع والنصب, ومنع من الجر لنقصه عن الأسماء.

وخص بالجزم وترك التنوين في كل حال، لشبهه بحروف المعاني, وهي من حقها السكون, ولا تعرب, ولا تنون. (2)

وعند إمعان النظر في مذهب الكوفيين نرى فيه نوعًا من الاضطراب, ومحاولة الانفراد برأي يخالف البصريين, بينما في بعض استدلالاتهم على إعراب الأفعال هي نفسها استدلال البصريين لإعراب الفعل المضارع وبناء ما سواه,فهم جعلوا المعرب من الأفعال مضارعًا للأسماء, والمبني مضارعًا لحروف المعاني, وهو عينه رأي البصريين, إلا أنهم في موضع آخر يقولون إن الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الأسماء.

والراجح عندي مذهب البصريين وهو ما يقبله العقل والواقع اللغوي, لقوة الحجة والاستدلال.

- **ثانيًا: الرافع له:**

الفعل المضارع إذا خلا من الناصب والجازم كان مرفوعًا , فما العامل الذي عمل فيه الرفع؟ وما علة الرفع ؟

النحاة مجمعون على أن عامل الرفع هو معنوي, لكن اختلفوا في هذا المعنى البصريون والكوفيون في هذا كما سيأتي:

مذهب البصريين:

يرى البصريون أن الرافع للفعل عاملٌ معنوي , وهذا العامل هو وقوعه موقع الاسم , سواء كان هذا الموقع موقع رفع أو نصب أو جر , مثل: جاءني رجلٌ يضحك, ورأيت رجلًا يضحك, ومررت برجلٍ يضحك .

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو_80, 81, والإنصاف_446/2.

(2) ينظر: الإيضاح غي علل النحو_ 82.

فالفعل المضارع مرفوع في جميع هذه المواضع الثلاثة : الأول: موضع اسم مرفوع. والثاني: موضع اسم منصوب. والثالث: موضع اسم مجرور.

والعلة في ذلك عند البصريين كونه مرفوعًا لوقوعه في موضع الاسم. ولم ينصب أو يجر لأن عوامل الأسماء لا تعمل فيه, كما أن ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء. (1)

واستحق الفعل المضارع الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين:

- **الأول:**

بأن وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ، وهو مع ذلك متجرد من العوامل اللفظية، فمن حيث استحق المبتدأ الرفع، أعطي الفعل في هذا الموضع الرفع.

- **والثاني:**

هو أن الفعل له ثلاثة أحوال:

1- أنه يقع موقع الاسم وحده، كقولك: زيد يقوم، وهو في موضع (قائم) .

فوقوع الفعل في موضع الاسم هنا أقوى أحواله , فوجب أن يُعطى أقوى الحركات وهو الرفع.

2- أنه يقع موقع الاسم مع غيره، كقولك: أريد أن تذهب، فهو بمنزلة: أريد ذهابك.

ووقوع الفعل مع غيره موقع الاسم دون ذلك في الرتبة , فجعل له النصب.

3- ألا يقع موقع الاسم بنفسه، ولامع غيره، كقولك: إن تأتني آتك، لا يصح أن يقع الاسم موقعه، ويكون بمعناه.

وقوعه في موضع لا يصح وقوع الاسم فيه، بَعُدَ بذلك من شبه الاسم ، فأُعطي من الإعراب ما لا يصح دخوله على الاسم، لبعد شبهه منه، وهو الجزم. (2)

ويعلل الرماني بأن رافع الفعل وقوعه موقع الاسم بقوله: " اقتضى ذلك أن يكون عاملا للرفع, لأن الرفع أول, وموقع الاسم أول, وكان أحق بأن يكون عامل الرفع, لهذه العلة." (3)

(1) ينظر: الكتاب _3/ 9, 10, 11.

(2) ينظر: علل النحو لابن الوراق_187,188.

(3) شرح كتاب سيبويه للرماني _806.

واعتُرض على هذا المذهب بأن وقوعه موقع الاسم ليس هو الرافع له, بدليل استعمال المضارع في مواقع لا يصح وقوع الاسم فيها , مثل استعماله بعد حروف التحضيض مثل: هلَّا تقومُ, وفي خبر كاد وجعل وطفق, مثل: كاد زيد يقومُ. (1)

وهي حجة قوية على هذا المذهب, وبها رد جماعة من النحويين رأي البصريين وأعتمدوا رأي الكوفيين منهم: ابن مالك, وبدر الدين ابن مالك, والأشموني, والأزهري, والفارضي.

فهم يرون أن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها. ولو كانت علة ارتفاع الفعل هي وقوعه موقع هو للاسم في الأصل؛ لبطل هذا عند ارتفاع الفعل بعد حروف التحضيض، لأنه موضع ليس للاسم في الأصل. وإذا كانت هي وقوعه في موضع للاسم في الاستعمال؛ لبطل أيضًا عند ارتفاعه بعد كاد وأمثالها. كذلك الذي يدل على بطلانه هو جزمه بعد إن الشرطية, فإنه موضع هو للاسم في الاستعمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(2) فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم في الجملة ما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعا. (3)

وقد تنبه البصريون لهذا وعللوا له, فعندهم أن ارتفاع الفعل بعد حروف التحضيض, لأنه في موضع ابتداء, لأن حروف التحضيض لا تعمل في اسم ولا فعل, كقولك: هلَّا يقوم زيد, كأنك قلت: يقوم زيد. ويقول الرماني: "(هلَّا) حرف غير عامل, وهو منفصل مما يدخل عليه, وكل حرف غير عامل مع أنه منفصل, فهو في الأصل للاسم بحق الأولية في الاسم, وإن كان في الاستعمال لا يدخل إلا على الفعل المانع منع الاسم على جهة العارض, وذلك أنه دخله معنى التحضيض على الفعل, وأصله الاستفهام, فالأصل في الموضع يعمل عليه كما يعمل على الأصل في قياس النظائر, وقد يعمل على الأصل في الاستعمال, وكل ذلك بحسب مقتضى الأصول الثلاثة.."(4)

وأما ارتفاعه بعد كدت ونحوها فعندهم هو بموضع للاسم في الأصل , فمثل: "كاد زيد يقوم, وجعل يضرب, وطفق يأكل" الأصل أن يقال: قائمًا, وضاربًا, وآكلًا.

قال سيبويه: " صارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم، كأنك قلت: كدت فاعلاً، ثم وضعت أفعل في موضع فاعلٍ. ونظير هذا في العربية كثيرٌ" (5)

وقد جاء في الشعر استعماله على الأصل , مثل قول الشاعر:

(1) ينظر: الإنصاف_448/2, وشرح الكافية الشافية_1520/3.

(2) سورة التوبة: 6.

(3) ينظر:شرح الكافية الشافية_1520/3, وشرح التسهيل لبدر الدين_6/4, وشرح الأشموني_178/3, وشرح التصريح_356/3, وشرح الفارضي على الألفية_523/3.

(4) شرح الكتاب للرماني_805.

(5) الكتاب_11/3.

فأُبْتُ إلى فَهمٍ وما كدتُ آئبًا ... وكم مِثلِها فارقتُها وهي تصفرُ[1]

وقول الشاعر:

أكثرتَ في العذلِ ملحًا دائمًا ... لا تكثرنَّ إني عسيتُ صائمًا[2]

وأيضًا : "عسى الغوير أبؤسًا" [3]

كذلك يرون أن كاد لما لم تعمل في الفعل, تعرى الفعل من العوامل اللفظية, فناسب الأفعال التي تقع مواقع الأسماء في تعريها من ذلك, فارتفع.

فارتفاعه عندهم لوجوه هي:

1- أن الموقع للاسم في الأصل, بدليل رده إلى الأصل في الشعر, لكن عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لإرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه, فـ(كدت أفعل) كأنك تقول: (مقاربًا لفعله آخذا في أسباب الوقوع فيه).
2- أن كدت بمنزلة كنت لشبهها بها في أن كل منهما لا يستغني باسمه عن الخبر, فيرتفع الفعل لأنه وقع في موقع هو في الأصل للاسم.
3- أن الأصل في "كاد زيد يقوم": "زيد يقوم"، فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ، ثم دخلت "كاد" لمقاربة الفعل، ولم يكن لها عمل في الفعل، فبقي على حاله من الرفع. [4]

مذهب الكوفيين:

يرى الكسائي أن العامل في ارتفاع الفعل لفظي وهو حروف المضارعة الزوائد أي إذا قلت "يقومُ" فرفعه بالياء , ويرى الفراء ومن تبعه أن العامل في الرفع هو معنوي, لكن ليس هو وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون, إنما التجرد من الناصب والجازم.

فجعلوا الرافع له تجرده من العوامل اللفظية ليسند، كما كان الرافع للمبتدأ تجرده من العوامل اللفظية ليسند إليه. [5]

(1) البيت من الطويل, لتأبط شرًا. وفهم: اسم قبيلة, وتصفر: أراد تتأسّف وتحزن على إفلاتي منها. والشاهد فيه: " كدتُ آيبًا" حيث جاء بخبر كاد اسمًا والقياس أن يكون فعلًا مضارعًا. ويروى البيت: "ولم أك آيبًا" وعندها لا شاهد فيه. وهو في ديوانه31,وديوان الحماسة 17, وخزانة الأدب374/8.

(2) البيت من الرجز, غير منسوب. والعذل: الملامة, وملحًا: مكثرًا.والشاهد فيه: " إني عسيتُ صائمًا" حيث جاء بخبر عسى اسمًا والقياس أن يكون فعلًا مضارعًا. وهو في الخصائص99/1, وشرح المفصل23/4, وشرح الأشموني1/ 274.

(3) الغوير: تصغير غار, وأبؤسًا: جمع بؤس وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه" عسى الغوير أبؤسًا" أي لعل الشر يأتيكم من الغار. مجمع الأمثال الميداني17/2.

(4) ينظر: الكتاب_10/3و11, وشرح الكتاب للسيرافي_30/1و31, وشرح الكتاب للرماني_806,والمفصل للزمخشري_323, وشرح المفصل_21/4و22و23.

(5) لم أجد رأي الفراء في كتابه لكن نسبه إليه جماعة من النحاة , ينظر: علل النحو_188, وأسرار العربية_50, واللباب في علل البناء والإعراب_25/2, شرح التسهيل لبدر الدين _5/4, وغيرهم.

يقول ناظر الجيش: " المراد بتجرده منهما: أنهما لم يباشراه, لا أنهما كانا فأزيلا ورفع الفعل بعد إزالتهما." (1)

وقول الكسائي لا يصح, لأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا، لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا، وهي موجودة فيه، فلما كان هذا الفعل ينصب ويجزم، والحروف في أوله موجودة، ظهر أنها ليست علة في رفعه.

أما قول الفراء ومن وافقه, فاعترض عليه بثلاثة أمور:

الأول: أنه جعل النصب والجزم قبل الرفع، فعنده يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم، وأول أحوال الإعراب الرفع، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم.

الثاني: أن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببًا لوجوده غيره.

الثالث: أن ما ذهبوا إليه في قولهم يُبيّن قوة الفعل باستقلاله كما هو حال المبتدأ فأشبهه, وبذلك قد وقع موقع الاسم, وهي علة رفعه عند البصريين. (2)

ورُدَّ على الاعتراض الثاني أن التجريد من الناصب والجازم ليس عدمي, بل هو وجودي, وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم, لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي (3)

وأرى أن مذهب البصريين هو الصحيح, فالفعل إنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم , ويؤيد ذلك قوة الدليل وقوة الحجة عند الرد على من اعترض هذا الرأي.

أما رأي الكوفيين فيظهر فيه الضعف, فهم يجعلون أمر عدمي عامل , ثم يستدلون على ذلك بأنه أشبهه المبتدأ , فوقعوا في نفس تعليل البصريين مع أنهم يعترضون على رأيهم, كذلك في قولهم أن العامل تجرده من الناصب والجازم يؤدي إلى خلاف الإجماع بأن الرفع يكون قبل النصب والجزم , لذا لا أرى أنه قول يمكن قبوله.

المبحث الثاني: نواصبه

نواصب الفعل المضارع:

الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم كان مرفوعًا كما تقدم, أما إذا دخل عليه أحد أدوات النصب أو الجزم, فإنه يتأثر تبعًا لذلك, مثله مثل الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر, أو النواسخ , أو الحروف المشبهة بالفعل.

(1) تمهيد القواعد _4118/4.

(2) ينظر: علل النحو_189, و شرح المقدمة المحسبة_447/2, وأسرار العربية_50, واللباب في علل البناء والإعراب_25/2.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية_474, وشرح التصريح_356/3, وشرح الفارضي على الألفية_522/3 .

والحروف التي يُنصب بعدها الفعل المضارع هي: (أن , ولن, وكي, وإذن, ولام التعليل, ولام الجحود, وواو المعية, وأو, وفاء السببية, وحتى), والخلاف بين النحاة في هذه الحروف هو: هل هذه الحروف تنصب بنفسها أو بإضمار إن؟ وهل تختص بالنصب فقط ؟.

مذهب البصريين:

الحروف التي تنصب بنفسها الفعل بلا خلاف هي: (أن , ولن, وكي, وإذن), مثل: يعجبني أن تكتبَ, ولن يكتبَ, وكي تكتبَ, وإذن يكتبَ. إلا الخليل بن أحمد يرى أن (أن) فقط تنصب الفعل ظاهرة أو مقدرة.

يرى البصريون أن نواصب الفعل المضارع هي (أن, ولن , وكي, وإذن),فهذه الحروف تنصب بنفسها مباشرة, أما (لام التعليل, ولام الجحود, وواو المعية, وأو وفاء السببية, وحتى) فإن الفعل ينصب بعدها بتقدير أن, ولا تكون هذه الحروف عاملة في الفعل لأنها من عوامل الأسماء, وعوامل الأسماء لا تعمل في الفعل . [1]

وأيضًا (كي) تأتي حرف نصب فتكون كـ(أن) في عمل النصب بنفسها فلا تضمر (أن) بعدها, وذلك إذا دخلت عليها اللام مثل قوله تعالى: ﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾[2], وتأتي حرف جر إذا دخلت على الاسم مثل: كيمه (ما اسم استفهام), وإذا دخلت على الفعل تكون بعدها(أن) مقدرة. [3]

أما(كما) فلا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب ما بعدها بها. لأن الكاف في (كما) كاف التشبيه دخلت عليها (ما) وصارا كحرف واحد. [4]

وإضمار (أن) يكون جائزًا إذا سبقتها (لام التعليل), ولا يفصلها عن المضارع فاصل, مثل قوله تعالى: ﴿وأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[5] , وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[6], وقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[7] "فاللام لبيان العاقبة , بحيث تزيد في تقوية المعنى عندما تكون مزيدة فيصبح لا عمل لها". [8]

أما إذا وقعت أن بين لام التعليل ولا النافية مثل قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[9] جئتك لئلا تضرب زيدًا, فالإظهار واجب.

(1) ينظر: الكتاب_5/3, و المقتضب_6/2,وأسرار العربية_233.

(2) سورة الحديد: 23.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي_34/1, و اللباب في علل البناء والإعراب_33/2 و34.

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف_482/2.

(5) سورة النحل: 44.

(6) سورة الفتح: 1, 2.

(7)سورة القصص: 8.

(8)بحث جدل النحاة البصريين والكوفيين_إبراهيم فواتيح_195.

(9) سورة الحديد: 29.

ولام الجحود يُنصب بعدها الفعل بـ(أن) مقدرة , ولا يجوز إظهارها. وهي اللام المسبوقة بنفي, مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[1], فالإضمار واجب,

يقول الزجاجي: "لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار أن سبيل لام كي عند البصريين, إلا أن الفرق بينهما هو: أن لام الجحود لا يجوز إظهار أن بعدها كقولك: ما كان زيد ليخرج, تقديره لأن يخرج, وإظهار أن غير جائز, ويجوز إظهار أن بعد لام كي كقولك: جئتك لتحسن إلي, ولو أظهرت أن فقلت جئتك لأن تحسن إلي كان ذلك جائزا, ولا يجوز في لام الجحود, وكذلك لا يجوز إظهار أن بعد الفاء, والواو, وأو ,وكي , وحتى إذا نصبت بعدها الأفعال." [2] إذًا واو المعية وهي: الواو التي بمعنى (مع) , وأو التي بمعنى (حتى) أو (إلا) , وفاء السببية, وحتى التي تفيد الغاية أو التعليل, تكون (أن) بعد هذه الحروف مضمرة وجوبًا ولا يجوز فيها الإظهار.

مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون ومعهم الجرمي البصري إلى أن (لام التعليل, ولام الجحود, وفاء السببية, وواو الجمع , وثم , وحتى) تنصب بنفسها مثل (أن, ولن, وإذن, وكي). وذهب بعض منهم إلى أن الفعل يُنصب بعدها على الخلاف[3].

فاللام وحتى الناصبتان للفعل المضارع عندهم هما بمنزلة (أن), وتختلف عن (اللام وحتى) الداخلتان على الأسماء للجر. كذلك (كي) لا تكون إلا حرف نصب, لأنها من عوامل الأفعال, وإذا أتت اللام مع (كي), فالنصب باللام، و(كي)، مؤكِّدة لها, وإذا جاءت بعد كي (أن) مظهرة فلا تكون إلا توكيدًا لـ(كي), واستدلوا على هذا بقول الشاعر:

أردتُ لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقرْبتي ... وتَتْرُكَها شَنًّا ببَيداءَ بَلْقَعِ [4]

كذلك يرون بأن (كما) تأتي بمعنى (كيما)، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع, واستدلوا على هذا بقول صخر الغَيَّ: [5]

جاءت كبيرٌ كما أخفِّرَهَا ... والقوم صيدٌ كأنهم رَمِدُوا[6]

يقول إبراهيم فواتيح في مخالفة الكوفيين لنحاة البصرة في نواصب الفعل: "أما الكوفيون فقالوا خلاف ذلك لمخالفة النحو البصري , حتى لو كان على حساب الحقيقة, فهذا المنحى والتصرف محفوف

(1) سورة الأنفال: 33.

(2) كتاب اللامات_68.

(3) الخلاف عامل معنوي عند الكوفيين ينصب المفعول معه , والظرف الواقع خبرًا , والفعل المضارع المنصوب بعد الواو , أو الفاء , أو أو؛ المسبوقة بنفي أو طلب.

(4) البيت من الطويل, غير منسوب, وشنا: من التشنن، بمعنى البيس في الجلد. والشنّ: القربة الخلق. الشاهد فيه: لكيما أن تطير, وجه الاستشهاد: النصب بـ(كي) ومجيء أن ظاهرة بعد كي للتوكيد. وهو في : الإنصاف73/2,شرح المفصل230/4, وخزانة الأدب16/1

(5) ينظر: الإنصاف_452/2و454و469و485و489 , والموفي في النحو الكوفي_ 96, و97, واللباب في علل البناء والإعراب_38/2, وشرح المفصل_230/2

(6) البيت من المنسرح, وهو من قصيدة لصخر الغيّ في ديوان الهذليين61/2, معنى أخفّرها: أمنعها وأجيرها وأؤمنها. والشاهد فيه : كما أخفرها , وجه الاستشهاد: مجيء كما بمعنى كيما . وهو في الإنصاف 274/2, وخزانة الأدب224/10.

بالمغالطات النحوية والفكرية, فهذا الطريق حتمًا لن يوصل إلى الحقيقة المرجوة , لأنه يجعل القارئ والمتلقي في حيرة من أمره بين الحقيقة وخلافها. " [1]

ومما يظهر في مذهب الكوفيين في نواصب المضارع خلطهم في عوامل الأسماء والأفعال , ووضعهم تعليلات لدخول هذه العوامل حتى صار فيه تعقيدًا واضطرابًا , فلا يوجد فيه قاعدة تتسم بالثبات والوضوح , بخلاف المذهب البصري الذي جعل النواصب للفعل قسمين : ما ينصب بنفسه بدون إضمار إن لأنها عوامل لا تدخل إلا على الأفعال, وقسم ينصب بإضمار إن لأنها عوامل تدخل على الأسماء. وهذا أوضح وأيسر وهو الصواب.

الخاتمة:

في الختام توصلت هذه الدراسة المعنية بالمعنى النحوي في الفعل المضارع بين البصريين والكوفيين في إعراب الفعل والرافع له ونواصبه إلى نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الفعل المضارع معرب في الأصل ما لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد، فيبنى حينها، ويختلف إعرابه بحسب ما يسبقه من أدوات (ناصبة أو جازمة).
2- البصريون يرون أن إعراب المضارع سببه شبهه بالاسم من حيث الصفات والمعاني، لذا حمل على الاسم فأعرب، بينما يرى الكوفيون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معًا لاختلاف المعاني فيها.
3- الرافع للمضارع عند البصريين هو موقعه المشابه للاسم، أما الكوفيون فيرون أن تجرده من الناصب والجازم هو العامل في رفعه.
4- تنقسم أدوات نصب الفعل المضارع إلى قسمين عند البصريين: ما ينصب بنفسه (أن، لن، إذن، كي) وما ينصب بـ"أن" مضمرة وجوبًا أو جوازًا، حسب الحرف السابق.
5- مذهب البصريين يمتاز بالثبات والوضوح في تفسير نواصب الفعل المضارع، بخلاف الكوفيين الذين خلطوا بين عوامل الأسماء والأفعال، مما أدى إلى اضطراب في مذهبهم.

(1) جدل النحاة البصريين والكوفيين في نواصب الفعل _199.

المصادر والمراجع

- أسرار العربية, أبو البركات الأنباري, الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم, الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإيضاح في علل النحو, أبو القاسم الزجاجي, تحقيق: د. مازن المبارك, الناشر: دار النفائس – بيروت ,الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين,أبو البقاء العكبري,تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين, الناشر: دار الغرب الإسلامي, الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, محمد بن عبد الله , ابن مالك الطائي الجياني,تحقيق: محمد كامل بركات, الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, ناظر الجيش, دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون, الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية,الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- جدل النحاة البصريين والكوفيين, إبراهيم فواتيح, مجلة فصل الخطاب, المجلد العاشر, العدد الرابع, تاريخ النشر: 2021/12/20, الصفحات 193- 212.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي ,تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني , الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: الرابعة.
- ديوان تأبط شرا , اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي, الناشر: دار المعرفة, بيروت,الطبعة : الأولى1424هـ .
- ديوان الحماسة , أبو تمام حبيب بن أوس, برواية أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي, شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج, الناشر:دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة: الأولى 1418هـ.
- ديوان الهذليين,الشعراء الهذليين, المحقق: أحمد الزين - محمود أبو الوفا, الناشر: دار الكتب المصرية, سنة النشر: 1385 – 1965.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الأُشْمُوني, الناشر: دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية , بيروت, الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

- شرح الكافية الشافية, شرح الكافية الشافية,جمال الدين بن مالك الطائي الجياني, حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي, الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب سيبويه للرماني, أبو الحسن علي بن عيسى الرماني, أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي, إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام, جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية, عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي, أبو سعيد السيرافي, المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل للزمخشري, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا , قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحسبة, شرح المقدمة المحسبة, طاهر بن أحمد بن بابشاذ , المحقق: خالد عبد الكريم, الناشر: المطبعة العصرية – الكويت, الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك , بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك , المحقق: محمد باسل عيون السود, الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- علل النحو, محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق ,المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش, الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الكتاب , عمرو بن عثمان بن قنبر, سيبويه , المحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرةالطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- اللامات, عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم , المحقق: مازن المبارك, الناشر: دار الفكر – دمشق, الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري, المحقق: د. عبد الإله النبهان, الناشر: دار الفكر – دمشق,الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني ,المحقق: فائز فارس, الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت .
- المرتجل في شرح الجمل, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب , تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق), الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- معاني النحو, فاضل السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة: الأولى , 1420هـ - 2000م.

- المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري , المحقق: د. علي بو ملحم, الناشر: مكتبة الهلال – بيروت,الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م .
- المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ,المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة, الناشر: عالم الكتب. - بيروت
- المقدمة الجزولية في النحو, عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي, المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد, راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة, طبع ونشر: مطبعة أم القرى
- الموفي في النحو الكوفي, للسيد صدر الدين الكنغراويالاستانبولي الحنفي , علق عليه الأستاذ محمد بهجة الطيار, مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق, 24- 3- 1368.
- همع الهوامع , عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي, تحقيق : عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية: مصر.